مجتمع

عاصفة تقطع التيار الكهربائي في أستراليا

ضربت رياح قوية الساحل الشمالي الشرقي لأستراليا الجمعة، ما ترك الآلاف من دون كهرباء، لكن المنطقة نجت من أضرار جسيمة مع ضعف الإعصار الاستوائي «كيريلي»، وتحوله إلى عاصفة استوائية، وحذر مسؤولو الأرصاد الجوية من استمرار هطول الأمطار الغزيرة والرياح القوية. وهذا الإعصار هو الثاني الذي يضرب المنطقة بعد أن شهد شهر ديسمبر/ كانون الأول إعصار «جاسبر» الاستوائي، الذي كان أول إعصار في الموسم الحار، الذي يمتد في نصف الكرة الأرضية الجنوبي من نوفمبر/ تشرين الثاني إلى إبريل/ نيسان. (أسوشييتد برس)

مستويات غير مسبوقة من عنف العصابات في هايتي

تعاني هايتي من تصاعد غير مسبوق في عنف العصابات، حيث تضاعف عدد الضحايا الذين قتلوا أو أصيبوا أو اختطفوا العام الماضي. وقالت المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة لدول الكاريبي، ماريا إيزابيل سلفادور، لمجلس الأمن: «لا أبالغ في التأكيد على خطورة الوضع في هايتي، حيث وصلت الأزمات المتعددة التي طال أمدها إلى نقطة حرجة. عدد ضحايا عنف العصابات الذين وثقهم مكتب الأمم المتحدة خلال العام الماضي بلغ 8400 شخص، بزيادة قدرها 122 في المائة عن عام 2022، ونحو 300 عصابة تسيطر على العاصمة». (أسوشييتد برس)

الجوع يفتك بسكان قطاع غزة

قال المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية كريستيان ليندماير إن الجوع يفتك بالناس في قطاع غزة الذي يتعرض لحرب إسرائيلية مدمرة، وإن الأطفال هم الأكثر عرضة للخطر. وتسبب العدوان الإسرائيلي في دمار هائل وكارثة إنسانية غير مسبوقة ونقص حاد في إمدادات الغذاء والماء والدواء، مع نزوح نحو 1,9 مليون شخص، بحسب الأمم المتحدة. وأكد ليندماير أن الوضع في غزة «كارثي»، وأن غالبية السكان يواجهون الجوع وسوء التغذية، وبالتالي، فهم معرضون لجميع الأمراض، كما أن المرضى في المستشفيات يستجدون الماء والطعام، وهناك أشخاص في مراكز الإيواء لا يعرفون كيف يمضون يومهم بسبب غياب الغذاء. وأوضح المسؤول الأممي أن «الناس في غزة معرضون للموت من الجوع وسوء التغذية والعطش، أو من الرصاص والإصابات وانهيار المباني فوق رؤوسهم، وأن الأطفال هم الأكثر عرضة للخطر، وعندما يتضورون جوعاً ويعانون من سوء التغذية، فإنهم يصابون بسهولة بجميع الأمراض، وخاصة الإسهال الحاد الذي يمكن أن يسبب الوفاة خلال يوم واحد. يكاد يكون هذا العدوان بمثابة حكم بالإعدام بالنسبة للعديد من الأطفال». وبيّن ليندماير أن النظام الصحي في قطاع غزة كان جيدا للغاية قبل الحرب الإسرائيلية، لكن الوضع تغير تماماً، إذ تواصل 14 مستشفى فقط العمل بشكل جزئي من بين 36 مستشفى، بينما 22 مستشفى لا تستطيع تقديم الخدمات. (الأناضول)

(عبد زقوت/ الأناضول)

المرضى ضحايا خلاف باكستان وأفغانستان

كابول ـ **صبغة الله صابر**

تشهد العلاقات الباكستانية الأفغانية توترات كبيرة بعدما فشلت كل جهود ترميمها تمهيداً لإعادة الأمور إلى مجراها. وكان آخر هذه الجهود زيارة الملا فضل الرحمن، زعيم جمعية «علماء الإسلام» التي تدير معظم المدارس الدينية في باكستان، وتخرّج منها معظم قادة حركة «طالبان» الأفغانية، إلى كابول مطلع يناير/ كانون الثاني.

توقع كثيرون أن تسفر هذه الزيارة عن نتائج جيدة، لكن الملا فضل الرحمن أبدى غضبه من بعض مطالب زعيم «طالبان» الأفغانية الملا هيبت الله أخوند، وبينها الإصرار على ضرورة تكثيف إسلام آباد جهودها للقضاء على تنظيم «داعش» الذي تزعم كابول أنه يملك معاقل في باكستان، في حين تزعم إسلام آباد أن «طالبان باكستان» لها معاقل في أفغانستان.

وطالب الملا هيبت الله الزعيم الديني الباكستاني بالحفاظ على كرامة اللاجئين الأفغان في باكستان، ودعا إسلام آباد إلى السماح بعبور أفراد من قبائل البشتون التي تقطن على طرفي الحدود بلا تأشيرات وإلغاء الإجراءات الرسمية بين البلدين، وهو ما اعتبرته إسلام آباد أمراً مستحيلاً دفعها أيضاً إلى اتخاذ قرار إغلاق الحدود مع أفغانستان في وجه الشاحنات التجارية والمرضى المصابين بأمراض صعبة.

وكانت إسلام آباد تسمح بعبور المصابين بأمراض صعبة، مثل السرطان والقلب والكبد، الحدود بعد الحصول على تصاريح خاصة تصدرها لجنة أطباء تعمل على مدار الساعة على الحدود، وأيضاً سائقي الشاحنات التجارية، في حين يجب أن يحصل الجميع حالياً على تأشيرات، ما يجعل المصابين بأمراض صعبة يعيشون في قلق دائم.

يقول الشاب الأفغاني محمد نعمان نجيب الذي يدأب على أخذ والده المصاب بالسرطان مرة كل شهرين لتلقي العلاج في باكستان، لـ«العربي الجديد»: «كنت أستعد لأخذ أبي إلى باكستان في 20 يناير استناداً إلى تصريح حصلت عليه من لجنة الأطباء كي يجري الفحوص ويواصل العلاج في حضور الطبيب المختص الذي حدد موعداً لاستقبالنا في 22 يناير، لكن السلطات الباكستانية أغلقت معبر طورخم الحدودي أمام كل المرضى، وقررت ألا تسمح لهم بالدخول إلا باستخدام تأشيرات يعتبر الحصول عليها أمراً مستحيلاً لأن السفارة الباكستانية تقبل طلبات الحصول على تأشيرات على صفحتها الرسمية، وترد عليها خلال فترة تتراوح بين أربعة وستة أشهر، علماً أنها ترفض غالبيتها أيضاً».

يضيف: «تباع تأشيرات دخول باكستان وتشترى في السوق بأسعار باهظة، ويتراوح سعر الواحدة لمدة شهر بين 800 و1000 دولار، وهذا مبلغ كبير جداً بالنسبة لي علماً أنني أحتاج مع والدي إلى تأشيرتين إذ يجب أن أذهب معه. أيضاً ترفض إسلام آباد السماح بعبور المرضى الأفغان الحدود باستخدام التصريحات السابقة، ما يشكل معضلة كبيرة لاشخاص كثيرين في أوضاع صحية صعبة مماثلة».

وشهد الجانب الباكستاني من الحدود مع أفغانستان تظاهرة كبيرة شارك فيها مئات من أفراد قبائل البشتون وسائقي السيارات والشاحنات في 16 يناير. وطالب المتظاهرون الحكومة الباكستانية بحل قضية عبور الحدود مع أفغانستان بشكل دائم، لأن إغلاقها بهذه الطريقة لا يخدم مصالح البلدين والقبائل التي تسكن على طرفي الحدود. وقال الزعيم القبلي عظيم الله خان لوسائل الإعلام خلال التظاهرة: «أوقفت السلطات الباكستانية نحو ألف شاحنة محمّلة بأنواع من الفواكه والخضار على الجانب الحدود حيث يوجد أيضاً عدد كبير من اللاجئين والمرضى. ويريد بعض المرضى الأفغان تحديداً العودة إلى بلدهم على أساس التصاريح التي تسمح بالانتقال مجدداً إلى باكستان، حيث يتعالجون من أمراض مزمنة ويحتاجون إلى متابعة، كما ينتظر مرضى على الجانب الأفغاني القدوم إلى باكستان، من هنا يجب أن يحل مسؤولو البلدين المعضلة القائمة في شكل عاجل.

ولم يعلّق الجانب الباكستاني على ما يحصل على الحدود في ظل منع الناس من العبور إلا بتأشيرات. واكتفت إدارة معبر طورخم بإصدار بيان في يوم إغلاق الحدود في 11 يناير، قالت فيه إن «حكومة باكستان سمحت بشكل مؤقت بعبور المرضى وأصحاب الشاحنات التجارية الحدود على أساس تصريحات خاصة، لكن السياسة الدائمة تتمثل في عبور الدولتين في شكل رسمي باستخدام تأشيرات وجوازات سفر».

رفض الإجراءات السابقة

أكد مسؤول معبر طورخم في حكومة «طالبان» الأفغانية، الملا عبد الجبار حكمت، أن سلطات باكستان تعارض فتح الحدود استناداً إلى الإجراءات السابقة التي كانت تسمح بعبور المرضى وأصحاب الشاحنات التجارية من دون تأشيرات وباستخدام تصاريح خاصة بهدف التسهيل على أفراد القبائل التي توجد على جانبي الحدود.

تحقيق

يتعرض مجمع ناصر الطبي في مدينة خانيونس لقصف إسرائيلي متواصل منذ عدة ايام، وبدا القصف بمحيط المجمع، قبل ان يصل الى اقسامه العلوية، مهدداً مئات المصابين وآلاف النازحين في داخله

مجمع ناصر الطبي

سيناريو مستشفيات الشمال يتكرر في خانيونس

غزة ـ **امجد ياغي**

بستهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي إحكام سيطرته على مجمع ناصر الطبي ضمن مخطط أوسع لإحكام السيطرة على كامل مدينة خانيونس، وهو المخطط الذي بدأ قبل أكثر من شهر، وشهد تكثيف القصف والاجتياح البري لأنحاء المدينة، وإجبار سكانها والنازحين إليها على المغادرة جنوباً. ومنذ منتصف شهر ديسمبر/كانون الثاني الماضي، غادر عدد كبير من النازحين الذين لجأوا في السابق إلى مجمع ناصر، والذين كانت أعدادهم تقدر بنحو 30 ألف شخص، كما غادر عدد من أفراد الطاقم الطبي بسبب تهديدات الاحتلال المتواصلة للمجمع، والذي بات حالياً يعمل بنحو 10 في المائة من طاقته البشرية في ظل ظروف شديدة القسوة.

بقول الناطق باسم وزارة الصحة في غزة أشرف القدرة إن «الوضع الصحي والإنساني في مجمع ناصر الطبي كارثي، ويسعى الكادر الطبي إلى محاولة علاج المصابين والجرحى، لكنهم في الكثير من الأوقات يعجزون عن فعل ذلك لعدم وجود المعدات والأدوات اللازمة وندرة الأدوية، فقد نفدت أدوية التخدير في غرف العمليات، ونفدت الأدوية المسكنة للآلام، حتى إن الطعام لم يعد متوفراً للطواقم الطبية أو المرضى والجرحى منذ أول من أمس الخميس».

يضيف القدرة لـ«العربي الجديد»: «كمية الوقود المتبقية تكفي لقرابة ثلاثة أيام، والاحتلال يمنع التحرك في مدينة خانيونس حالياً، وبالتالي، فإن الاستجابة للمتطلبات تكون صعبة، وقطاع غزة بالأساس يعاني من قلة المساعدات الغذائية والعلاجية، وما وصل لا يلبي حاجة المصابين والمرضى، والسيناريو نفسه تكرر مع مستشفيات أخرى. الاحتلال أضعف عمل مستشفيات خانيونس، وقطع الإمدادات عنها ومنع التواصل الجغرافي معها، ومستشفى الأمل التابع للهلال الأحمر قُصف بشكل مباشر، كذلك المستشفى الأوروبي، وبات يصعب على المصابين الوصول إليها، ولم يبقَ سوى مجمع ناصر الطبي الذي كان يغطي غالبية الإصابات، وهو حالياً يعمل بطاقة محدودة، ومحاصر من كل الجهات».

وخصص الاحتلال الإسرائيلي طريقاً لمغادرة النازحين في منطقة المواصي، لكنه أبقى على شارع صلاح الدين الرئيسي مغلقاً، رغم أنه الطريق الوحيد المخصص للشاحنات الكبيرة التي تنقل المساعدات في كافة محافظات قطاع غزة، وبالتالي منع وصول أية إمدادات إلى مجمع ناصر الطبي القريب من هذا الشارع في شرق مدينة خانيونس. وكشفت وزارة الصحة في غزة عن وفاة أعداد من المصابين نتيجة عجزها عن الوصول إلى مجمع ناصر، ومنع حركة طواقم الإسعاف والدفاع المدني في ظل استمرار حصار النازحين داخل مراكز الإيواء، بينما يعجز الكثير من المصابين عن النزوح من مجمع ناصر الطبي بسبب القصف المستمر لمحيطه.

من بين هؤلاء المحاصرين، تقبع المصابة دعاء أبو عمر (24 سنة) داخل المجمع الطبي، ورغم أن إصابتها متوسطة، ويمكنها المغادرة، إلا أنها لا تتمكن من ذلك كونها ترافق ذويها المصابين. أطلق جيش الاحتلال، ظهر الخميس، النار عبر طائرات «كواد كابتر» تجاه الساحة الخلفية من المجمع، ما أربك الأوضاع في أقسام الطوارئ، وكادت دعاء أن تصاب برفقة مجموعة من النازحين، وغالبيتهم من المرضى وكبار السن، أو أفراد عائلات لا يستطيعون ترك ذويهم المصابين. تقول لـ«العربي الجديد»: «الأوضاع مخيفة وصادمة، والدماء على الأرض في كل مكان، والقمامة متناثرة في جميع الأقسام، والحركة مقيدة داخل المجمع، ما يجبر الطواقم الطبية على تنظيمها بمشاركة بعض المواطنين. لا أستطيع المغادرة لأني أرافق والدي ووالدتي وشقيقي، وثلاثتهم أصيبوا بإصابات بالغة، ونحن الباقون من أصل 15 فرداً من أسرتي التي نزحت في بداية القصف الإسرائيلي إلى مراكز الإيواء، ثم إلى مجمع ناصر الطبي، قبل أن يسطير الاحتلال على المداخل المؤدية إلى المنطقة المحيطة بالمجمع، وبقية أفراد عائلتي وصلوا إلى مدينة رفح».

تضيف أبو عمر: «وضع والدي حرج، ووالدتي لديها إصابة بليغة، وينبغي أن يخضعا للعلاج، وفي بعض الأحيان نقوم بالتغيير على الجروح على إضاءة الهواتف، أشاهد الكثير من القطائع في المستشفى يومياً، والموت يحيط بي من كل الاتجاهات، لكني لا أستطيع النزوح من دونهم».

ويكرر الاحتلال تهديد مجمع ناصر الطبي منذ شهر ديسمبر الماضي، وقام في السابق بقصف إحدى الغرف التي تضم مصابين، واستشهدت حينها طفلة كانت تنتظر العلاج. يقول الممرض في المجمع الطبي حسن زياد إنه احد أفراد الطواقم الطبية الذين يرفضون ترك المصابين رغم إدراكه أن الاحتلال يتعمد إفراغ المجمع من النازحين، وتدمير محيط المستشفيات المركزية، كما فعل في مجمع الشفاء الطبي بمدينة غزة، والمستشفى الإندونيسي في شمال القطاع، كما يقوم بقصف المستشفيات المساندة التي تكون على تواصل مع المستشفى المركزي في كل محافظة، ويُجرى بينها نقل الجرحى وتبادل الحالات، وإجراء العمليات الجراحية. يوضح زياد لـ«العربي الجديد» أنه «مساء الأربعاء الماضي، اضطرت طواقم المجمع الطبية إلى وقف العمل في بعض الأقسام لعدم مقدرتهم على تشغيلها، في حين تحول عدد من الأقسام العامة إلى العمل ضمن خطة الطوارئ من دون إضاءة، وبلا معدات طبية أو مستهلكات. قمنا بإجراء عمليات جراحية على أضواء الجوالات بعد انقطاع التيار الكهربائي بسبب محاصرة الاحتلال المستشفى، ونعيش أياماً غاية في الصعوبة، وأتمنى أن تتوقف الحرب فوراً، فهناك مرضى سيموتون لو استمر هذا الحال، والطواقم التي لم تغادر لا تملك فعل الكثير لهم، ونقدم العلاج والدعم النفسي في حين أننا نعاني من صراع نفسي وإرهاق جسدي شديد». صمم مجمع ناصر الطبي لاستيعاب 350 مريضاً، لكنه بات مكتظاً بشكل خطير، ووصل عدد المرضى إلى أكثر من ألف، ما اضطر إدارته إلى مضاعفة عدد الأسرة في غرف الطوارئ بمعدّل ثلاث مرات، وزيادة عدد غرف العمليات إلى 12 بعد أن كانت 4 غرف عمليات فقط قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، ووُسّعت وحدة العناية المركزة من 12 إلى 40 سريراً.

ويعد مجمع ناصر الطبي المجمع الحكومي الأكبر في جنوب القطاع، وكان في السابق يحمل اسم «مستشفى ناصر» نسبة لاسم الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، وهو ثاني أكبر مستشفيات قطاع غزة بعد مجمع الشفاء الطبي، وانتقل تركيز وزارة الصحة إليه بعد سيطرة الاحتلال على مجمع الشفاء، وباتت تجرى داخله غالبية العمليات الجراحية الكبرى، لكنه يعاني من تقلص أعداد الطواقم الطبية. بدأ إنشاء المستشفى في عام 1957، وافتُتح في عام 1960، وحينها، كان قطاع غزة يخضع للإدارة المصرية، وكان مكان البناء موقعاً لثكنات عسكرية بريطانية أقيمت في المنطقة عام 1940 لغايات الحجر الصحي وعلاج أمراض الحمى، وحُوّلت لاحقاً إلى نقطة طبية لعلاج المواطنين.

خلال حرب 1967 «النكسة»، تحول المستشفى إلى مركز مهم لعلاج الجنود المصابين في الحرب، قبل أن يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على كامل قطاع غزة، ويعتقل بعض الجنود المصريين والفلسطينيين فيه، لكن بعدها بسنوات، عاد المستشفى إلى خدمة الغزيين، وكان يضم 160 سريراً. وفي عام 1974، تأسس فيه أول قسم للعظام في القطاع، والذي انتقل بعدها بسنوات إلى مستشفى الشفاء الطبي بعد أن أغلقه الاحتلال بحجة التلوث، وحينها كان قطاع غزة خاضع لإدارة الاحتلال العسكرية.

في عام 1985، وصل عدد الأسرة في المستشفى إلى 243 سريراً، وأصبح مستشفى متكاملاً يضم أقسام الباطنة والجراحة والطوارئ والأطفال والنساء والولادة، ومختبراً وبنكاً للدم، وعندما بدأت السلطة الفلسطينية حكم قطاع غزة بعد اتفاقية أوسلو، تولت إدارة المستشفى، وافتتحت في عام 1994 مبنى مستشفى التحرير الذي يتبع مجمع ناصر الطبي، وخُصصت فيه ثلاثة طوابق للعلاج الطبيعي، والعيادات الخارجية والاستقبال، وأقسام الولادة والعمليات المتخصصة، والأطفال والحضانة.

اضطر الأطباء مؤخرا إلى وضع بعض الجرحى على الأرض وفي الممر في أوقات سابقة، لعدم وجود أسرة كافية في وحدة العناية المركزة التي فيها حالات خطيرة، ولا يزال الوضع قائماً في ظل امتلاء المستشفى بالمرضى والمصابين وتقييد حركة الوصول، في المقابل صمود الطواقم الطبية التي تُصر على استكمال المسيرة الطبية.

يجتهد الطاقم الطبي في مستشفى ناصر لعلاج الجرحى (أحمد حسب الله/ Getty)

350
عدد المصابين الذين صُمم مجمع ناصر الطبي لاستيعابهم، في حين يتجاوز العدد حالياً ألف مصاب.

«بصمة خير»... مساعدات خضار في صيدا وضواحيها

يعيش كثير من اللبنانيين في ظل إمكانات محدودة لا تستطيع مقاومة الغلاء الفاحش، ما يجعل اي مبادرة مهمة حتى لو كانت توفير الخضروات

صيدا ـ **انتصار الدنان**

نشطت المبادرات الفردية مع بداية جائحة كورونا حين تعطلت عجلة الحياة، وخسارة كثير من اللبنانيين أعمالهم من جراء الوباء وتأزم الوضع الاقتصادي، وأخذت مبادرة «بصمة خير» على عاتقها تأمين احتياجات الناس من الخضروات وغيرها.

أطلق المبادرة اللاجئ الفلسطيني المتحدر من مدينة يافا، هلال حليمة «أبو فرج»، والذي يقيم في مدينة صيدا اللبنانية، ويقول لـ«العربي الجديد»: «التحقت في بداية حياتي بالعمل الفدائي، وعملت كهربائياً، ثم اعتقلت بعد الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982 في سجون الكيان بفلسطين المحتلة لمدة سنة وثمانية أشهر. بعدما انتشر وباء كورونا أطلقت مع أولادي وبعض الأصدقاء مبادرة لمساعدة الناس، وكان أول ما نفذناه زيارة الحسبة في مدينة صيدا، حيث طالبنا التجار بمساعدتنا، وقد ساعرنا بعضهم، ثم تطوّر عملنا، وصرنا نحمّل سيارة خضروات يتبرع بها تجار، أو نشتري الخضار بأموال يوفرها مانحون محليون».

يتابع أبو فرج: «كنا نشتري أكياس النايلون بثمن رخيص حين بدأنا المبادرة، واليوم بات سعر شوال النايلون 44 دولاراً، وندفع إيجار المحل ومصاريف النقل، أما الأشخاص الذين يجهزون الخضار تمهيداً للتوزيع فهم متطوعون. في بداية الأزمة كنا نوزع الخضار على نحو 10 آلاف عائلة شهرياً في مناطق صيدا القديمة والمية ومية وسيروب ونزلة صيدون ومشاريع الهبة والفوار، وأيضاً في مخيمي صبرا وشاتيلا، واليوم نوزع على نحو 3500 عائلة شهرياً لأن الأسعار ارتفعت بشكل كبير، في حين تتقلص المساعدات التي تصلنا من الناس، ونوزع مساعدات بالإمكانات التي تتوفر لدينا، ويحصل ذلك 3 مرات أسبوعياً بعدما كنا نوزع يومياً، وبتنا نتحرك لدى اتصال تاجر بنا للتبرع بخضار، أما تكاليف النقل فنغطيها بأنفسنا».

يضيف: «في السابق كنت أشتري الخضار بنصف الثمن من الحسبة، أوزعها على الناس في صيدا القديمة، وكنا نخصص (توك توك) في كل حي للتوزيع، وأنا من سكان صيدا البلد، وأعرف كل الناس فيها، والتوزيع يستند إلى إحصاءات أطّلع عليها شخصياً».

ويوضح: «حصلت حين مُنع التجوّل مع بداية جائحة كورونا على تصريح للتجوّل من رجل دين، واستخدمته لتوزيع الخضار على الناس، وحالياً تعرف المبادرة مراحل صعود وهبوط بحسب التبرعات والإمكانات في حين تظل احتياجات الناس كبيرة، ويأتي بعض الأشخاص إلى مكب النفايات لأخذ بقايا خضروات نرميها بعد فسادها. في البداية كان الناس يأتون إلينا لأخذ الخضار، لكنني شعرت لاحقاً أن الأمر يحرج كثيرين، فصرنا نذهب إليهم، ونوزع عليهم الخضار».

ويقول عصام عباس، المتحدر من حطين بقضاء طبرية الفلسطيني، وهو أحد المستفيدين من مبادرة توزيع الخضار، لـ«العربي الجديد»: «تصلني خضروات باستمرار من مبادرة (بصمة خير) التي تساعد الكثير من الناس، فمع تغيّر الظروف بتنا أكثر حاجة للخضار، لكن إمكانات أصحاب المبادرة ضئيلة، وتحديداً لتغطية تكاليف النقل، علماً أن التجار يتصلون بأصحاب المبادرة الذين يجب أن ينوهوا إلى الحسبة لنقل الخضار باستخدام مواصلات تحتاج إلى تكاليف». يضيف: «تخفف مساعدات المبادرة أعباءً كبيرة عن الناس الذين يعيش الكثير منهم في ظل ضائقة مادية كبيرة، وقد تغيّرت الحياة، وانقلبت حياة البعض رأساً على عقب، ومن لديه أسرة اليوم لا يستطيع أن يوفر احتياجاتها».

ويقول علي محمد عبد الوهاب، المتحدر من بلدة سحماته بفلسطين، لـ«العربي الجديد»: «أنا بلا عمل منذ فترة، وأحصل من مبادرة بصمة خير على حصة لي، إضافة إلى حصتين لشقيقتي الأرملتين، وحصة لجارتي الأرملة أيضاً، وتسمح الخضروات التي توزعها المبادرة من باذنجان وسبانخ وملفوف لربة المنزل أن تطبخ لنحو أسبوع. احتياجات الناس كبيرة، ونرى كل يوم عند غروب الشمس أشخاصاً يبحثون عن بقايا الطعام في أكياس القمامة، وتحديداً الخبز».

ويقول جمال محمد، المتحدر من حيفا ويقيم في منطقة سيروب شرقي مدينة صيدا، وهو أحد المستفيدين من المبادرة، لـ«العربي الجديد»: «أحصل منذ وقت طويل على الخضار من مبادرة (بصمة خير)، وأحياناً أوزع بعضها على الجيران. نحن أربعة أشخاص في البيت، وأعمل كسائق سيارة أجرة، لكن الوضع صعب جداً، واستطيع بالكاد توفير المصاريف، لذا تعتبر هذه المبادرة مفيدة لي كما لكثيرين يواجهون مثلي أوضاعاً اقتصادية صعبة، فأسعار الخضار مرتفعة بشكل كبير، ولا قدرة لنا على شرائها».

سيارة حشائش لخدمة أصحاب الإمكانات الضئيلة (العربي الجديد)

توزع المبادرة الخضار على 3500 عائلة شهرياً (العربي الجديد)

أسبوع بلا زواج في المغرب بسبب إضراب «العدول»

يعيش سكان المغرب أسبوعاً كاملاً من دون التمكن من توثيق عقود البيع والزواج وغيرها بسبب خوض موظفي الهيئة الوطنية للعدول (التوثيق العدلي) إضراباً في أنحاء البلاد ابتداء من يوم الاثنين المقبل

الرباط ـ **عادل نجدي**

أعلنت «الهيئة الوطنية للعدول» في المغرب، خوض إضراب شامل عن العمل يبدأ الاثنين 29 يناير/ كانون الثاني، ويستمر لمدة أسبوع كامل في جميع أنحاء البلاد، وذلك لمطالبة الحكومة بعدم التراجع عما نص عليه مشروع القانون المتعلق بمهنة «التوثيق العدلي»، والذي يقضي بمنحهم الحق في تلقي أموال عن توثيق عقود العقارات. وبناءً على قرار الإضراب الذي اتخذه المكتب التنفيذي لـ«الهيئة الوطنية للعدول»، لن يتم طوال هذا الأسبوع تحرير أية عقود زواج أو طلاق، ولا توثيق التوكيلات وعقود البيع ومختلف التصرفات العقارية والتجارية، فضلاً عن بقية إجراءات الأحوال الشخصية والميراث. ويأتي إضراب «العدول» كرد مباشر على إعلان وزير العدل المغربي، عبد اللطيف وهبي، خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان)، الثلاثاء الماضي، رفض القطاعات التي أحيل عليها مشروع قانون «التوثيق العدلي» منح العدول حق الحصول على أموال مقابل التوثيق.

عقود الزواج ستلوقف مع إضراب «العدول» (جورج فرناندير/Getty)

ظهرت مهنة «العدول» مع دخول الإسلام إلى المغرب قبل 12 قرناً

يخوض «العدول» إضراباً شاملاً يبدأ بعد غد الاثنين ويستمر لمدة أسبوع

وأكد وزير العدل في مجلس المستشارين، أنه سعى إلى أن يتم إسناد مسطرة الاحتفاظ بودائع المتعاقدين لدى العدول في مبالغ مالية محددة، غير أن الجهات الحكومية المختصة رفضت ذلك بالنظر إلى أن «عمل العدول يعتمد على تلقي الشهادة، وأدائها لدى قاضي التوثيق، وعليه فإنه ليس من حقهم قبض الثمن من المتعاقدين»، على حد تعبيره.

إلى ذلك، انتقدت «الهيئة الوطنية للعدول» في بيان صدر عن مكتبها التنفيذي، ما أسمته «الالتفاف على توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، والذي أوصى بتحديث مهنة العدول، ومراجعة ما يتعلق بودائع المتعاملين مع المهن القضائية والقانونية في اتجاه حمايتها وتحصينها»، واعتبر بيان الهيئة أن من يقف وراء هذا الرفض هي «جماعات ضغط من خارج وزارة العدل، وأنها تشكل جيوب ممانعة ومقاومة تسعى للحيلولة دون حصولهم على حقوقهم». وفي نوفمبر/ تشرين الأول 2022، أعلن وزير العدل المغربي أن وزارته وافقت على منح العدول الحق في تسلّم مبالغ مالية ناتجة عن توثيق العقارات، بعد أن كان ذلك غير قانوني في السابق. لكن تصريحات الوزير الأخيرة أكدت أنه لن يمكنهم فعل ذلك.

من جهته، وصف رئيس «الهيئة الوطنية للعدول»، سليمان ادخول، في حديث لـ«العربي الجديد»، تصريحات وزير العدل بأنها «تراجع خطير عما تم الاتفاق عليه مع الوزارة، والذي تم تضمينه في محاضر رسمية موقعة بين الطرفين»، مضيفاً أن «تسلم وتلقي الودائع كان مطلباً رئيسياً للهيئة خلال حوارها مع وزارة العدل، لكننا فوجئنا بتصريحات الوزير التي تفيد برفض بعض الجهات لما تم الاتفاق عليه، ما يجعلنا نتساءل عن هوية من يشرع، لا سيما أن ما تم الإعلان عنه من رفض جاء بعد أن تم التوافق على مشروع القانون الجديد المتعلق بتنظيم مهنة العدول، وإحالته على الأمانة العامة للحكومة».

وتابع ادخول أن «الهيئة لن تقبل المساس بما تم الاتفاق عليه، وتطالب الوزارة بالالتزام بما تضمنته المحاضر الموقعة، ونؤكد استعداد منسوبي الهيئة لتنفيذ برنامج نضالية بشكل متصاعد لفرض الشرعية، وتحقيق المطالب المفصلية لعدول المملكة وفق المرجعيات الدستورية والحقوقية وتوصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة».

ويقابل إسناد مسطرة الاحتفاظ بودائع المتعاقدين إلى العدول بمعارضة من قبل هيئات الموثقين في المغرب، بدعوى أن تلك المسطرة هي اختصاص حصره المشرع القانوني بمهنتهم لما يقارب القرن من الزمان بغلة انعدام المؤهلات لدى العدول من جميع الجوانب لتلقي هذه الأموال والودائع وتدبيرها.

وتعتبر هيئات الموثقين أن إسناد مسطرة الاحتفاظ بالودائع إلى العدول بمثابة «التعدي على الاختصاص»، كما أنه «يتنافى مع مهنة التوثيق»، وكان لافتاً تهديده هؤلاء أيضاً بالنزول إلى الشارع، والدخول في أشكال نضالية تصاعدية إن لم يتم التراجع عن ذلك.

وتعتبر مهنة «العدول» من أقدم المهن في المغرب، إذ يرتبط ظهورها بدخول الإسلام إلى البلاد، وتأسيس أول دولة إسلامية قبل أكثر من 12 قرناً، ويقوم العدول بكتابة جميع أنواع التصرفات العقارية والمدنية والتجارية، فضلاً عن عقود الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث.

ويضطلع بمهمة توثيق العقود في المغرب، صنفان من الموثقين؛ أولهما العدول، وهم الأقدم وجوداً، والأشد ارتباطاً بالشريعة الإسلامية، وثانيهما الموثقون العصريون الذين يرجع ظهورهم إلى الحقبة الاستعمارية بعد أن تم إحداث مهنة التوثيق بمقتضى مرسوم صدر في 4 مايو/ أيار 1925.

تحت سماء القتل

صرخة وجع

إلى أين الذهاب

قد لا تكفي مياه البحر لإطفاء نار القلوب

لا مكان آمناً

صرخات غزيين أيديهم في النار

هنا كان منزل حتى لو وجد في مخيم. هنا كان متجر يؤمن لقمة العيش. هنا كانت مدرسة تحتضن جدرانها العلم الثمين لمستقبل قد يكون أفضل. هنا كان مستشفى يوفر بعض الرعاية الصحية والأمل بالحصول على علاج مناسب. هنا كان متنفس حياة على الشاطئ أو في مساحة خضراء أو حتى مطعم. هنا كان طيف من أمان يحرك الحياة في غزة، أما اليوم فلا مكان آمناً، والحال كذلك منذ أشهر ولا سبيل لتغييره إلا بوقف الحرب الإسرائيلية.

وعلى هذه الحال يعيش أهل غزة أزمات نفسية هائلة قد يعجز أي علم عن حلها، فوقع غياب الأماكن وتساقطها يوماً بعد يوم غير عادي على أي إنسان مهما كانت طاقة تحمّله، والسؤال الأكبر يبقى إلى أن يذهب.

الحقيقة أن أي صور تلتقط عن تفاعل الغزيين مع الكوارث الميدانية التي لحقت بأماكنهم التي تعلّقوا بها، وأي مشاهد أو أحاديث تنقلها محطات التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي، لا يمكن أن تعبّر عن حجم هذه الأزمات النفسية، ومن يده في الماء ليس كمن يده في النار.

أحرقت النار غزة كلها وقلوب الغزيين الذين يصرخ بعضهم: «نريد أن نعيش في خيمة بأمان، المهم أن نعيش»، وحالياً هم محرومون من كل وسائل العيش من الطعام والمياه والكهرباء والاتصالات واللباس المناسب لصقيع فصل الشتاء الحالي، لكن فقدان الأمان يبقى همهم الأكبر، وكل دول العالم لا تتفرج فقط على حالهم، بل يتواطأ بعضها بخبث كبير في عدم منحهم ذرّة الأمان.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، الأناضول)

أطلال أمان الماضي

من مكان إلى آخر

أيدٍ على السياج